المؤثل امثال ولم يتنازع ما تعدى بنفسه الى
ثالث فى قول لبعض الائمة بعض النحاة منعوا تنازع
الفعلين المتقدمين الى ثلاثة مفاعيل لعدم السماع
وبعضهم جوزه قياسا على المتعدى الى واحد واثنين
فيقال اعلمت واعلمنى زيد عمروا قايما على اعمال الاول
واضمار مفاعيل الثانى والاول ان يقال اعلمت ذلك
للاختصار ويكون الاشارة الى مضمون المفعولين
ويعنى بشبه الفعل كل موافق للافعال معنى او بالحروف
بنيه لما ذكر فى تعريف الفاعل الاسناد الفعل وشبهه
بين هيهنا ان شبه الفعل هو الاسم الموافق للفعل اما
بحسب المعنى بان يقوم مقامه فى التركيب واما بحسب الحروف
الاصلية فالاول هو اسم الفعل والثانى هو المصدر والمشتقات
لكونها موافقة للفعل فى الحروف الاصلية الا يرى ان
الضرب والضارب والمضروب مشتملة على جميع الحروف الاصلية
لضرب وكذا الاكرام والمكرم مشتملة على الحروف الاصلية لاكرم
فالاول اسم الفعل يرفع دايما وينصب دون الفعل
فى قوته فلا ينصب للمفعول الا موخرا وقوى
احيانا ساء حرفه يعنى ان القسم الثانى من شبه
الفعل وهو الموافق له فى المعنى هو اسم الفعل كهيهات
بمعنى بعد وهو رافع للفاعل سواء كان لازما كهيهات
زيد او متعديا كعليك زيدا اوليستر الفاعل فى الثانى
لزوما لكونه بمعنى الامر وينصب الاسم ايضا على المفعولية
ان كان متعديا كالمذكور لكنه اضعف من الفعل فى

بعض

نصب المفعول فلا يتقدم منصوبه عليه ويضعف فى العمل
جاز تقويته فى النصب بالباء المزيدة فى بعض الاحوال
نحو عليك فيعمل بحرف عاده ايصال اللازم الى المفعول
وثانيهما قسمان ايضا مصدر وذات اشتقاق
منه من كل باعث يعنى ان القسم الثانى من شبه الفعل و
هو الموافق له فى حروف البنية قسمان احدهما المصدر وهو
المسمى فعلا وحدثا وثانيهما ساير ما اشتق من الفعل مما يكون
نعتا للشئ اعنى اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل فان كلا من المصدر والصفات المشتقة
منه يوافق الفعل فى الحروف الاصلية لان المراد من الحروف
الاصلية هو ما يكون ثابتا فى جميع تصاريف الكلمة وخرج بقيد
الباعث اسما المكان والزمان واسم الالة فانها لا تعمل عمل الفعل
والضمير فى منه للمصدر بناء على ان الصفات مشاركة للفعل
فى الاشتقاق من المصدر من غير وساطة كما ذهب اليه اكثر النحاة
فمصدرهم اصل التصاريف كلها وان كان فرع الفعل
فى العاملية الاصل فى الاشتقاق هو المصدر كما تقرر فى
التصريف على الراى الاصح واصالته هذا لا ينافى فرعيته فى العمل
اذ لا منافاة فى كون الشئ اصلا وفرعا من جهتين مختلفتين وانما
كان المصدر فرعا فى العمل لان وضعه للحدث مطلقا فلا يكون
مقتضيا لشئ من المعمولات بحسب الوضع وانما اقتضاؤه
لها بالفعل بخلاف الفعل فان وضعه لحدث وذات يقوم
هو بها فيكون بالوضع مقتضيا للمحل يقوم به فيكون مسندا
الى شئ فى اللفظ قطعا فيمنع له باب الطلب بعد طلب ما يقوم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)